دور النخبة السياسية
في إدارة المجتمعات التعددية الديمقراطية والانتقالية

أ.م. رشيد عمارة ياس[1] م. فاروق عبدول مولود[2]

المقدمة

تتميز النخبة السياسية عن غيرها من النخب بصلاحيات تجعلها هي صاحبة القرار الاول في المجتمع، اذ تختار له توجيهاته الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية؛ مما يجعل سلطاتها واسعة ،وتأثيرها لا محدوداً، ومن هذا المنطلق فالنخبة السياسية تحتل مركزاً مميزاً ضمن قائمة مختلف النخب الأخرى بوصفها تملك القوة والقدرة داخل النظام السياسي للدولة ،وتسهم بشكل محوري في صناعة القرارات ،وتغيير القيم والسلوكيات ... ويختلف دور النخبة السياسية في إدارة المجتمعات التعددية باختلاف مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي و السياسي للمجتمعات، فالنخبة السياسية في المجتمعات التقليدية (الاستبدادية) تختلف بطبيعة الحال عن قريناتها في المجتمعات الحديثة (الديمقراطية)، بل أنه في داخل المجتمع الواحد قد تختلف النخب من فترة لأخرى.

إشكالية الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول قضيَّة مهمة وهي كيفية إدارة المجتمعات التعددية بوصفها من التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة والمجتمعات، فعادة هذه المجتمعات تعاني من عدم التجانس والاسقرار بسب سوء إدارتها من قبل النظام والنخبة السياسية الحاكمة في دولة ما، واحياناً تؤدي إلى الفوضى والحروب الاهلية بين مواطنيها وتخلق جملة مشاكل ليست على المستوى الداخلي فقط بل تداعياتها تصل الى المجتمع الدولي

[1] جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية
[2] جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية

باكمله. وهذا ما يتطلب إختيار الآليات ورسم الإستراتيجيات المناسبة لإدارتها بدقة من إجل تفادي الدخول في معضلات أمنية.

أسئلة الدراسة:

١- ما المجتمع التعددي وما آليات ادارته؟

٢- هل للنخبة السياسية دور في إدارة المجتمعات التعددية؟

٣- ما دور النخبة السياسية في المجتمعات التعددية الديمقراطية والانتقالية؟

٤- هل يختلف دور النخبة في المجتمعات ذات التعددية عنها في المجتمعات الاخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى: توضيح سياسات وأليات إدارة المجتمع التعددي واظهار دور النخبة السياسية فيها، بوصفها من أهم القضايا المستعصية على المستوى العالمي، وتهدف الدراسة ايضا إلى عرض تجارب ناجحة لإدارة المجتمعات التعددية من قبل النخبة السياسية في كلا النظامين الديمقراطي والانتقالي كي نستفيد منها خاصة نحن في العراق كبلد تعددي انتقالي يعاني في الاونة الاخيرة اي مابعد ٢٠٠٣ من وجود حالة من عدم التجانس والاسقرار السياسي نتيجة عدة مشاكل ابرزها الصراعات السياسية بين النخبة الحاكمة.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على مدى تأثير السلوك السياسي للنخبة على مفهوم الاستقرار والتجانس الاجتماعي و السياسي داخل المجتمعات التعددية الديمقراطية والانتقالية بشكل عام. وكما يمكن ان يساهم هذا البحث ولو بشكل ضئيل في تقديم حلول لصناع القرار في العراق حول الآليات والإستراتيجيات المناسبة لإدارة التعدد والتنوع المجتمعي.

منهجية الدراسة:

استعانت الدراسة بثلاث مناهج، أبرزها: مقترب النخبة: لتحليل دور القادة والنخب السياسية في إيجاد علاقات التفاعل الإيجابي بين الأنساق الداخلية في كلا النظامين الديمقراطي والانتقالي ومدى استغلالها.

وكذلك استعانت الدارسة بالمنهج التاريخي من اجل معرفة التطورات والتغيرات في مسارات الدول والانظمة السياسية التي تم تسليط الضور عليها كنموذج للدراسة.

فضلا عن المنهج المقارن، وتحليل المعلومات الخاصة والمتَّصلة بدراسة انموذجين وهما الانموذج السويسري والانموذج الجنوب افريقي ، وكيفية ادارة النخبة للمجتمعات التعددية فيهما.

تقسيم الدراسة : تتكون الدراسة من مبحثين:

المبحث الأول: المجتمع التعددي واليات ادارته:

المطلب الأول: تعريف التعددية

المطلب الثاني: اليات إدارة التعددية

المبحث الثاني: دور النخبة الساسية في المجتمعات المتعددة

المطلب الاول: النخبة السياسية في المجتمعات التعددية الديمقراطية

المطلب الثاني: النخبة السياسية في المجتمعات التعددية الانتقالية

-الخاتمة

المبحث الاول: المجتمع التعددي واليات ادارته:

اولا: تعريف التعددية

التعددية هي ظاهرة اجتماعية موجودة منذ وجود البشرية ظهرت نتيجة الاختلاف بين الانسان من لونه و شكله إلى الاختلاف في عاداته وتفكيره وهي ظاهرة طبيعية ملازمة للمجتمع البشري، فمنذ القدم عرفت المجتماعات ظاهرة التنوع والاختلاف في صور

متعددة (إثنية، عرقية، دينية، ثقافية) وغالبا ما تعاني هذه المجتمعات من مشكلة التعايش بين المجموعات او الطوائف التي تكوّن البنية المجتمعية[١].

ويتفق الباحثين بان هناك فرق بين التعدد والتعددية، ويقولون بان التعدد يدل على واقع حاصل منذ مطلع التاريخ، أما التعددية فهي نظرية تقبل بالتعدد، فالتعددية هي مفهوم عصري وهي تقع بالنسبة إلى الغرب في مابعد الحقبة العصريةاي مابين القرن التاسع العشر والعشرين، فبعد الحرب العالمية الاولى، ظهرت هذه النظرة وحظيت بقبول إيجابي، وهناك انواع مختلفة من التعددية، منها التنوع اللغوى والسياسي والثقافي والديني[٢].

وتعرف الموسوعة السياسية التعددية بأنها: مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع انه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية ذات مصالح مشروعة و متفرعة، ويذهب اصحاب هذا الرأى إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم و يساعد على تحقيق المشاركة السياسية و توزيع المنافع[٣]. وعليه فإن التعددية تتضمن: أولآ: الاعتراف بالتنوع والاختلاف بفعل وجود عدة دوائر انتماء في المجتمع. ثانياً: احترام التنوع والاختلاف في العقائد المصالح والرؤى. ثالثاً: السماح بالتعبير بحرية، بطرق سلمية، لكل التيارات السياسية، والسامحلها بالمشاركة السياسية الفاعلة والتعبير عن ذاتها[٤].

وقد عرف العالم البريطاني ج.س.فورنيفال المجتمع المتعدد بانه ذلك النوع من المجتمعات التى تتألف من عنصرين أو أكثر، أي من جماعات متعددة تعيش جنبا إلى جنب في ظل هيئة سياسية مشتركة دونما اختلاط فيما بينها بسبب الاختلافات الدينية واللغوية

---

[١]– علي رضا الحسيني البهشتي، الاسس السياسية في المجتمعات التعددية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦، ص١١

[٢]– اندراوسن بشته – عادل تيودور خوري، عالم واحد للجميع اسس التعددية الاجتماعية والسياسية والثقافية في نظر المسيحية والاسلام، المكتبة البولسية، لبنان، ط١، ٢٠٠٠، ص ٣٦٦

[٣]– عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، المجلد الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (بلا تاريخ)، ص ٧٦٨.

[٤]– مراد رايق عودة، التعددية السياسية في المجتمع الاسلامي بين الاختلاف المشروع والتفرق الممنوع ، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية ٢٠١٢، ص ٦٧

والقومية. وقد كان فورنيفال اول من ادخل مصطلح المجتماعات التعددية في حقل الدراسات السياسية والاثنية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال دراساته حول المجتمعات التعددية في جنوب شرق آسيا و بالاخص في بورما وجاوا[٥].

وقد ذهب العالم الامريكي م.ج. سميث في تطويره لمقولات فيرنيفال الى ان مجرد وجود الاختلافات الثقافية ليس كافيا بوجود التعددية، بل اشترط ضرورة ان تحتوى الاختلافات بين الجماعات على اختلافات في المؤسسات (التعليمية، الدينية، الاقتصادية، السياسية)، بل أكثر من ذلك أن تؤدي اختلافات إلى حدوث تعارض بين الجماعات بعضها البعض على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والإكراه[٦].

ويعرف جورج قرم المجتمع التعددي بانه المجتمع الذي تتعايش فيه ضمن كيان سياسي واحد جماعتان او اكثر، متباينة طائفيا، ولها وزن عددي، وان التعايش بين هذه الطوائف يفرض مؤسسات و قوانين تطال الحياة الاجتماعية و السياسية بأسرها[٧]. وبناء على هذه التعريفات هناك شبة اتفاق على خصائص المجتمع التعددي وهي: [٨]

١ – المجتمع التعددي هو مجتمع غير منصهر بسبب بنيته المجتمعية.

٢ – هو مكون ليس فقط من افراد انما من جماعات منظمة جداً، لها خصوصياتها وشخصيتها التي تميزها عن بعضها البعض، فالمجتمع التعددي هو مجتمع غير متجانس.

٣ – تشكل الطائفة في المجتمع التعددي جسما وسيطا بين السلطة السياسية والفرد. وهذا الأخير لا يستطيع المشاركة في الحياة السياسية الا عبر طائفته.

٤ – تتوزع السلطة السياسية في المجتمع التعددي بين الطوائف والدولة.

---

[٥] – نقلا عن: يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السيلمانية، ط١، ٢٠١٠، ص ص ١٦ – ١٧

[٦] – نقلا عن: محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية :إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ط١، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢

[٧] – المصدر نسفه، ص ١٨

[٨] – حسين عبيد، المجتماعات المتعدد، الاقليات والاشكاليات التعايش، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص ٥٦

ثانيا: الآليات والسياسات لإدراة التعددية

على الرغم من وجود ظاهرة التعدد والتنوع داخل المجتمعات، إلا انها لسيت مشكلة بحد ذاتها انما المشكلة تتمثل في الخلافات التي تسببها هذه التنوعات سواء كانت اثنية أم عرقية أم ثقافية، أم دينية بسبب إدارة النخبة الحاكمة لهذه المجتمعات وهذه تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي داخل المجتمع او الدولة. فتعامل النخبة السياسية في النظم الديمقراطية تختلف مع تعامل النخبة السياسية في النظم غير الديمقراطية او الانتقالية[٩]، وفي هذا اطار فقد حدد الباحثين مجموعة من الآليات والسياسات لإدراة التعددية في المجتمعات كافة وهي:

١- آليات إقتسام السلطة:

تهدف آليات اقتسام السلطة (**Power Sharing**) إلى إرساء ودعم علاقات التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع، وفق أطر مؤسساتية تسمح بمحافظة كل مكون على هويته وخصائصه التي تميزه عن بقية المكونات الأخرى، لهذا فآليات إقتسام السلطة تقوم أساسا على الاعتراف بالتعددية، وترتكز في مجملها على مجموعة من الأطر والصيغ التوافقية **Consociatif** والتكاملية **Intégratif** التي تكون في إطار الدولة الفيدرالية حيث تقوم هذه الأطر على إئتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة يمثل مختلف الأقاليم والجماعات الإثنية الموجودة في الدولة، مما يولد جوا من التعايش والثقة المتبادلة بين مختلف هذه المكونات، و تشمل هذه الآلية[١٠]:

١- آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية)[□]: ترتكز هذه الآلية على توزيع السلطات بين المركز واقاليم والمقاطعات وكل مقاطقة لها قدر متماثل من

---

[٩]-وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، المركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الاستراتيجية، لندن، ٢٠١٢، ص٢٨

[١٠]- بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي)،رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ص ٩٦- ١٢٠

(□) يؤكد ليبهات، بان الفيدرالية نمطا محدودا وخاصا من النظرية التوافقية و يقول: من الممكن استعمال الفيدرالية كطريقة توافيقية عندما يكون المجتمع التعددي (مجتمعا فيدراليا) أي مجتمعا يتركز فيه كل قطاعات في اقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات، اي بعبارة أخرى، أي تتطابق فيه الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الاقليمية. ينظر: آرنت ليبهارت،=

السلطة بحكم نظام المجلسين، ومن خلال تمكين السلطات المحلية والاقليمية من الإستحواذ على درجة من سلطة الحكم الذاتي يمكن للنخب في المركز السياسي ان تبعث الثقة بين القادة المحليين.

٢- آلية التوافقية لاقتسام السلطة: ترتكز هذه الآليه على الديمقراطية التوافقية وقد يعرفها ارنت ليبهارت من خلال عناصرها الاساسية وهي: ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي، وحق الفيتو المتبادل (للاكثريات والاقليات لمنع احتكار القرار)، مبدأ التمثيل النسبي (في الوزارة، الادارة، والمؤسسات، والانتخابات أساسا)، الادارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل الجماعة [١١].

٢- الآليات القصـــرية:

قد تلجا بعض الدول وخاصة الشمولية منها إلى اتباع آليات وأساليب قصرية لإدارة التعددية العرقية واللغوية الموجود فيها، اعتقادا منها بأنه من السبل الناجعة لوقايتها من تصاعـــــد التهديدات الأمنية التي قد تشكلها ظاهرة تنامي المطالب العرقية خصوصا مع عجز الدولة على تلبيتها وتشمل هذه الآلية[١٢]:

١- آلية هيمنة الدولة: ترتكز على قضاء التنوع والاختلاف من خلال السيطرة واستخدام القوة والقهر والعزل والترهيب.

٢- آلية التطهير العرقي: هي الاجراء العمدي من قبل السلطة للتخلص من جماعة من الأفراد غير المرغوب فيهم عن طريق التهجير أو الإبادة الجماعية.

٣- آلية تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال): حق الجماعة الاثنية والدينية في تقرير وضعها السياسي داخليا وخارجيا، وكذلك متابعة تطورها الاجتماعي

=الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ت:حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية – بغداد الطبعة الأولى ٢٠٠٦، مصدر سابق، ص ٧٢.

[١١]- للمزيد ينظر: ارنت ليبهات، مصدر سابق، ص ص ٤٨ -٨٦

[١٢]- بلقاسم مربعي، مصدر سابق، ص ص ١٢٠- ١٢٤

والاقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أي قوة أو جماعة أخرى.

٣- الآليات الإستيعابية:

يعد الإستيعاب إحدى آليات الدولة في ادراة المجتمعات للتعددية الإثنية واللغوية، تهدف هذه الاستراتيجية إلى إالغاء الاختلافات داخل الدولة من خلال السعى إلى دمج و استيعاب الجماعات الاثنية الموجودة في اطار هوية عامة، اي بما معناه ان تفقد مجموعة ما جزءا من هويتها الأصليـــة عن طريق تشجيعها على اعتماد لغـــة الأكثرية وثقافتها، وفي هذا الصدد يشير البعض إلى عدة أنماط للسياسية الاستعابية منها:

١- الاستيعاب الثقافي: يعني تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائـــدة.

٢- الاستيعاب المادي: يقوم هذا النوع من استيعاب على صهر الهويات الإثنية داخل هوية أكبر وهي هوية المجتمع والدولة القائمة. مثل الهوية الروسية في الاتحاد السوفيتي، الصربية في يوغسلافيا.

٣- الاستيعاب المؤسسي: ترتكز هذه الآلية على إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الافراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية.

تتسم سياسات الدمج و الاستيعاب بدرجة كبيرة من النفعية والتفتح والتى تستهدف في جوهرها الحصول على رضا الافراد ومواقفهم على كسب هوية مدنية جديدة، فسياسات الدمج و الاستعاب يمكن أن تحقق نجاحات معقولة ولكن في حالة إصرار الجماعات الإثنية على السعى نحو مزيد من الاستقلال فان تلك السياسات يمكن ألا تحقيق اهدافها[١٣].

وانطلاقا من ذلك، يركز جون ميككاريي وبريندن أولياري بوصفهما باحثين متخصصين في مجال الصراعات داخل المجتمعات المنقسمة على طريقتين، ألاولى: القضاء

[١٣]- محمد مهدي عاشور، مصدر سابق، ص ص ١٢٦-١٣٠، وايضا:بلقاسم مربعي ، مصدر سابق، ص ص ٩٢-٩٤

على الاختلافات كالتطهير العرقي والتهجير القسري و محو الاخر، والثاني: هي ادراة الاختلافات وذلك عن طريق التعايش بين الجماعات المختلفة ضمن إطار دولة فدرالية وحكومة تشاركية[١٤].

ويرى الباحثون بأن الانموذج الاول تسوده حالة من التجانس المزورة عن طريق العنف والاكراه في النظم غير الديمقراطية فالمجتمعات تكون متجانسة لوقت مؤقت وفي حال حدوث أي تغير في نظام الحكم او النخبة السياسية نجد أن كل الاختلافات تبدأ بالظهور مثل سوريا ومصر واليمن وليبيا بعد ثورات الربيع العربي والعراق بعد ٢٠٠٣، أما النموذج الثاني لادارة الاختلافات في المجتمعات المتعددة يمكن أن يحقق من خلال الفدرالية أو الحكومة التشاركية والتي تعترف بالاقليات الدينية والعرقية والاثنية في الفضاء العام. وإن التجانس والتعايش بين الطوائف المتعددة يكون اما ضمن الاطار الجغرافي في النظم الفدرالية أو الحكومة التشاركية في حال عدم وجود تركز للاقليات على رقعة جغرافية معينة[١٥].

وبذلك يكمن القول إن التعددية الدينية والطائفية والمذهبية والقومية، ليست هي المسؤولة عن أي نزاع من النزاعات في اي مجتمع والمسؤول هو استغلال التعددية من قبل النخب السياسية التي تحكم هذه المجتمعات وهذا ما يعبر عن اخفاق هذه النخب في احتواء المجتمعات التي تحكمها وذلك بإقصاء الرأي العام و تهميش المجتمع وتطبيعه خاصة في دول العالم النامي فعادة في المجتمعات المتعددة اي ذات التركيب المعقد من الناحية العرقية والدينية والقومية والانقسامات السياسية ....الخ .

المبحث الثاني: دور النخبة الساسية في المجتمعات المتعددة

يعد دور النخبة السياسية في إدارة المجتمعات التعددية من اهم الادوار التي تقوم بها لإدارتها دون حدوث الازمات والاضطرابات ويختلف هذا الدور باختلاف مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي و السياسي للمجتمعات، فالنخبة السياسية في المجتمعات

[14] McGarry, J. and O'Leary, B. (1993) The politics of ethnic conflict regulation: case studies of protracted ethnic conflicts. London: Routledge.P4

[١٥] – آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سابق، ص٧–٨

غير الديمقراطية تختلف بطبيعة الحال عن قريناتها في المجتمعات الديمقراطية أو الانتقالية، بل أنه في داخل المجتمع الواحد قد تختلف النخب من فترة لأخرى، وفي هذا المبحث نشير الى دور النخبة السياسية في المجتمعات التعددية الديمقراطية والانتقالية مع تسليط الضور على الحالات الناحجة كنموذج للدراسة.

المطلب الاول: النخبة (السياسية) في المجتمعات التعددية الديمقراطية (التوافقية والتشاركية)

تتكون النخبة السياسية في النظم الديمقراطية من النخبة الحاكمة والنخب البديلة أو المعارضة؛ فالنخبة الحاكمة تضم أولئك الذين يتولون مقاليد الحكم، وتشمل عادة النخبة التنفيذية (رئيس الدولة ومستشاروه أو معاونوه، ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء وبعض المحافظين أو حكام الولايات خصوصاً في الدول الفيدرالية)، والنخبة التشريعية (رئيسا لهيئة التشريعية ورئيسا لأغلبية ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة وبعض أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بنفوذ خاص)، والنخبة القضائية (رؤساء الهيئات القضائية والشخصيات المؤثرة فيها). ثم النخبة العسكرية التي يختلف دورها ومدى تدخلها في الأمور السياسية وفقاً لطبيعة نظام الحكم. وتشمل النخب البديلة القيادات الحزبية والبرلمانية المعارضة التي تطرح نفسها كبدائل محتملة للنخبة الحاكمة، وتشمل أعضاء وزارة الظل في النظم التي تعرف هذه الممارسة، ورؤساء الكتل المعارضة في البرلمان وأعضائها المتميزين[١٦].

فالنخبة السياسية في المجتمعات التعددية الديمقراطية تتسم بالقدرة على التعايش مع نخب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وتتنوع حسب وضعها المؤسسي وموقعها الوظيفي (البرلمان، الوزارة، الحزب). فالنخبة السياسية لها وجهان فهي موحدة ومتضامنة ومسيطرة من ناحية، وهي مختلفة ومتنوعة ومتنافسة من ناحية أخرى. وتتعدد أنماط

[١٦]– علي الدين هلال، النخبة السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،عدد ٥٣، القاهرة، يناير ٢٠١٤، ص ٨٧

التنافس والصراع داخل النخبة الحاكمة ففي النظم الديمقراطية قد تكون على أساس الخلفية المهنية والتعليمية أو التوجه السياسي وترتيب الأولويات[١٧].

ويقول آرنت ليبهارت بأن معظم المجتماعات التعددية ذات الانقسامات الداخلية العميقة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يشدَد على التوافق بدلاً من المعارضة، يقوم على الاحتواء و ليس الاستبعاد، يحاول توسيع حجم الاغلبية الحاكمة بدلاً من الاكتفاء بالأغلبية الضئيلة. وإن هذا النموذج التوافقي من وجهة نظر ليبهارت يعد مناسباً ايضا للبلدان الاقل انقساماً ولكنها تظل غير متجانسة[١٨].

وبناء على ذلك، طرح ليبهارت* مفهوم الديمقراطية التوافقية كأحدى النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة والتعايش السلمى والاستقرار في المجتمعات التعددية، وبحسب ليبهارت، تقوم الديمقراطية التوافقية على ما سماه "تحالف النخب **Cartel Elite**"، الممثّلة لجماعاتها الاثنية أو الدينية أو العرقية وبحسب ليبهارت، فإن الركيزة الاساسية للديمقراطية التوافقية هي التعاون بين النخب السياسية على آليات ديمقراطية للتوافق، على نحو يضمن درجة من الاستقرار السياسي وتجنيبالبلاد من الحرب الاهليةوالتى تتضمن ما يلي:

- استيعاب المطالب والمصالح المختلفة لتلك الجماعات .
- القدرة على تجاوز الانقسامات، والدخول في إطار برنامج مشترك مع النخب الممثلة للجماعات الاخرى.
- الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق تلك النخب، بوصفه الطريقة المثلى للحفاظ على الاستقرار ووحدة الكيان السياسي.

---

[١٧]– المصدر نفسه، ص ٩٠

[١٨]– آرنت ليبهارت، انماط الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خليفة عيد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠١٦، ص ص ٥٧–٥٨

- أن تكون تلك النخب مدركة لمخاطر التشظي السياسي وفشل الوصول إلى توافق[١٩].

ويرى ليبهارت، أن استقلالية الجامعات الفرعية عن بعضها يعد أمراً ضرورياً لإنجاح النظام التوافقي؛ لأنه يمنع التنازع بين النخب في قواعدها التمثيلية، ويسهل عليها إدعاء تمثيل جماعاتها. فالحدود الواضحة بين الجماعات تعزز، في نظره، التماسك الداخلي لها؛ ومن ثم من احتمال انتظام الاحزاب وجماعات المصالح وفق هذه الخطوط، وهو ما يسمح لتحالف النخب إدارة تلك المصالح بطريقة أكثر يسراً[٢٠].

حيث يتفق معظم الباحثين بأن تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع التعددي الديمقراطي يرتهن إلى الدور المحوري لزعماء المكونات الاجتماعية أي "النخبة السياسية والاجتماعية"، حيث يُعد الدور الفعال والإيجابي لزعماء المكونات الاجتماعية من أهم ضمانات نجاح الديمقراطية، إذ يتعين أن يتصف الزعماء بصفات معينة لقيادة دولة تتبنى المبدأ التوافقي في ديمقراطيتها، وبدون ذلك لا يمكن لهذه الدولة أن تسير فيها العملية السياسية بشكل صحيح. ومن بين هذه الصفات أن يكون لدى الزعماء التزام بصون وحدة الدولة بالممارسات الديمقراطية، وأن يكونوا على استعداد للانخراط في الجهود التعاونية فيما بينهم بروح الاعتدال والحلول الوسط، وأن يتصفوا بقدر من التسامح يفوق أتباعهم، وأن يكونوا قادرين على ضمان ولاء ودعم أتباعهم. وإذا فشل زعماء المكونات في التمتع بهذه الصفات سوف ينعكس ذلك سلباً على تطبيق الديمقراطية التوافقية عموماً، وسوف تزيد ممارساتهم الخاطئة من أنقسام المجتمع وزعزعة استقراره السياسي، بل قد تقود إلى الاحتراب الداخلي. ولأن الزعماء في هذه الحالة لن يكونوا سوى مجرد قوي تسعى إلى تعظيم مصالحها الخاصة الضيقة على حساب المصلحة العام[٢١].

---

[١٩]– حسين حارث، التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسات عربية، دوحة، العدد ٢٣، نوفمبر ٢٠١٦، ص ٤٠.

[٢٠]– آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية، مصدر سابق، ٧١

[٢١]– ليبهارت، المصدر السابق نفسه ،ص ص ٨٧– ٨٩

فالتعاون بين النخبة السياسية في القرارات التشريعية والتنفذية ليس من شأنه فقط التشجيع على العمل المشترك للوصول إلى حل وسط في مختلف القضايا السياسية، بل يؤدي كذلك لحالة افضل من التفاهم و الاحترام المتبادل وتدعيم القيم المشتركة بين الجماعات الثقافية المختلفة، و قد تقتصر هذه العملية في البداية على النخب السياسية، ولكنها تمتد فيما بعد لتصل إلى شرائح مجتمعية اكثر[٢٢].

وانطلاقا من هذا، فليس ليبهارت وحده اهتم بدور النخبة في المجتمعات التعددية نحو نجاح الديمقراطية وتحقيق الاستقرار، بل هناك اهتمامات من قبل علماء نظرية النخبة ايضا، فقد حدد مانهايم بأن تطور الديمقراطية في المجتمعات التعددية يحتاج إلى التنافس بين النخب، بالاضافة إلى تغيرات في بناء و تركيب النخب و تصورها لذاتها ثم علاقتها ببقية سكان المجتمع. وكذلك حدد ريموند ارون ثلاثة ظروف لنجاح الديمقراطيات التعددية وهي: ١- أحياء السلطة الحكومية القادرة على تصفية النزاع بين الجماعات واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق المصلحة المشتركة للمجتمع، ٢- إدارة اقتصادية ذات كفاءة تحقق الحراك و تحافظ على الحوافز، ٣- تحديد نفوذ الافراد و الجماعات الراغبة في تغير الاطار الكلي للمجتمع[٢٣].

بيما شومبير يربط هذه الظروف بأربعة موضوعات وهي: ١- يجب أن تتكون المادة البشرية للسياسة (النخب) من نوعية ذات كفاءة عالية، ٢- يجب الا يتسع نطاق القرار السياسي إلى حد كبير، ٣-يجب أن تكون الحكومة قادرة على قيادة جهاز بيروقراطي للخدمات مدرب على أسس و تقاليد مستقرة، ٤- يجب أن يوجد ضبط ذاتي ديمقراطي، بمعني النخب المتنافسة عليها أن تتسامح في حكم كل منها و تقاوم عدم الأستقرار[٢٤]. وكذلك جيوفاني سارتوري، في مؤلفه (نظرية ديمقراطية) يقول: "بإن الديمقراطيات تعتمد على نوعية قادتها". ويري بأن الديمقراطية ليس هو حكم الشعب

---

[٢٢]- فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية، ترجمة: هاني شلبي، منشورات الجمل ، بيروت ، ط١، ٢٠١٣ ، ص ٣٠٤

[٢٣]- نقلا عن: برتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة، محمد الجواهري واخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٩٨٨، ص ١٣٢

[٢٤]- المصدر نفسه، ص ١٣٢

فقط، بل ضمان الاستقرار السياسي في المجتمع حتى تتمكن الدولة من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية خصوصاً[٢٥].

وعلى الرغم من أن النخبة السياسية لها دور اساسي في ضمان وتعزيز الديمقراطية، فإن الديمقراطية هي ايضا تشكل الضمانة بأن من هم في السلطة هم نخبة المجتمع بالفعل وليسوا أقلية فحسب، فالديمقراطية تسمح للمجتمع أن يصطفى من بين صفوفه وخصوصا من بين المتنافسين على المناصب السياسية أفضلهم وأكثرهم توفراً على صفات الامتياز والقدرة. أو بشكل أخر أن حكم الأقلية (الأوليغارشية) هو حكم الأمر الواقع وقد يكون معتمداً على الشرعية وقد يكون بدونها ولكن حكم النخبة لا يكون إلا برضا الشعب وموافقته أي مع وجود الشرعية والمشروعية، وكان بوتومور واعياً في إلى الالتباس الذي يصاحب استعمال مصطلح الصفوة السياسية لنعت من هم في السلطة[٢٦].

وكذلك في المجتماعات الديمقراطية فأن دورة النخبة قد تكون سريعة وهذا ما يخلق تعايشا بين نظرية النخبة و الديمقراطية، على عكس المجتمعات غير الديمقراطية قد تكون رديئة أو متوقفة، وهو ما يجعل التحليل النخبوي يتقاطع بل يلتقي مع الاولغارشية[٢٧].

لذلك فإن النخبة السياسية لها دور محوري في المجتمعات التعددية نحو الديمقراطية و تحقيق التعايش السلمي ومن هنا نشير إلى دولة سويسرا كنموذج ناجح لدور النخبة السياسية الذي جعل نظام السياسي ديمقراطياً ومستقراً خاصة في مجتمعهم التي تنقسم على أسس عرقية وثقافية ودينية.

– سويسرا

---

[٢٥]– نقلا عن: إبراهيم أبراش ، العالم العربي من ديمقراطية متعثرة إلى حكامه منشودة، مركز دراسات التنمية،غزة،٢٠١١، ص ٣

[٢٦]– إبراهيم أبراش،.علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، ط١، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨، ص ٦٤

[٢٧]– المصدر نفسه، ص ٥٨.

إن النخبة السياسية لها دور فعال في تأسيس الديمقراطية في المجتمعات التعددية ونجاحها واستمرارها على شرط أن تتوفر فيها المواصفات المطلوبة ليس لحكم البلد فقط وانما للإضطلاع ايضا بدور الهندسة التوافقية وبناء الخلفية الثقافية والاجتماعية للعيش المشترك والاستعداد لتجديد نفسها عن طريق استيعاب القوى الصاعدة في المجتمع وتسهيل إندماج ممثلها في النخبة، هذا فضلا عن تمتعها بثقافة الديمقراطية، وهذا يؤدي إلى بناء اسقرار سياسي نتيجة لتعاون زعماء القطاعات المختلفة على نحو يتخطى الانقسامات الاجتماعية (القومية، الدينية، المذهبية، اللغوية والطائفية)[٢٨].

تمثل التجربة السويسرية حالة فريدة من نوعها من حيث ادارة التنوع في المجتمع التعددي الديمقراطي، بسبب توفير العديد من الظروف المؤاتية للديمقراطية التوافقية– الذي طرحه ليبهارت كحل نموذجي في المجتمعات التعددية–ومن اهمها الارث التاريخي لتعاون للنخب السياسية وبناء تعددية اجتماعية عن طريق وثيقة تقاعدية فيما بين مقاطعات الدولة السويسرية[٢٩].

فالمجتمع السويسري يتكون من تعددية اجتماعية ومذهبية و قومية فمن الناحية المذهبية يتكون من وجود مذهبي الكاثوليك والبروتستانت، أما من الناحية القومية فتوجد أربع قوميات وهم القومية ألمانية والفرنسية والايطالية والرومانشية، وقد تم الاعتراف بتلك التعددية في الدستور السويسري و ذلك بمنح كل لغة من لغات تلك القوميات حقاً متساوياً بأعتبارها من اللغات الرسمية للدولة[٣٠]. فالسلم الاجتماعي السويسري مبني

---

[٢٨]– شمال احمد ابراهيم ، اشكاليات الديمقراطية التوافقية في العراق: دراسة مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلمانية، ط١، ٢٠١٣، ص ١٥٧

[٢٩]– ينظر: آرنت لبيارت، مصدر سابق، ص155

[٣٠]– يرجع أصل الدولة السويسرية الى الحلف (ميثاق دفاع) الذي قام في عام ١٢٩١ بين ثلاث الكانتونات، بغرض الدفاع عن نفسها ضد النمسا والإمبراطورية الجرمانية، بموجب هذا الحلف نشأت سويسرا على شكل اتحاد كونفدرالي، وقد توسع هذا الحلف بانضمام عديد من المقاطعات إليه، حتى أصبح يضم ثلاث عشرة كانتون في عام ١٥١٣، وبهذا الشكل شهدت السويسرا استقرارا نسبيا لمدة قرن و نصف الى ان احتلت الجيوش الفرنسية الاراضي السويسرية في عهد نابليون في عام ١٧٩٨ و فرضت حكومته على اهلها في صورة جمهورية موحدة غير قابلة للتجزئة، الا ان هذا الوضع الجديد كان منافيا للطبيعة للسويسرين مما دفعهم الى الثورة حث تطورت الى حرب الاهلية، و اسمرت النظام السياسي على هذا الحال الى حين انهيار نابليون وبدات الكانتونات السويسرية بنمطها في شكل السلطة السياسية=

على أتفاق الأقليات العرقية على التعايش ضمن الوحدة الفيدرالية، وكانت التعددية الدنيية تشكل العقبة الرئيسية أمام الوحدة[٣١] اذ أدّت الاختلافات الدينية إلى حروب عديدة بين الكاثوليك والبروتستانت السويسريين خلال القرن التاسع عشر.وحتي عام ١٨٤٨ كانت الكانتونات ترفض استقبال السويسرين الذين ينتمون إلى ديانة مختلفة عن ديانة الاغلبية المسيطرة في الكانتون. وكان هذا الخلاف يهدد وحدة التحالف في هذا البلد الذي لم تزعزعه تعددية المنشأ وتعددية اللغة[٣٢].

وبعد الانتصار الذى حققه انصار الفيدرالية السويسرية في الحرب الاهلية، تم التوصل إلى صياغة للدستور الفيدرالي لعام ١٨٤٨، ثم تم التصديق عليه في غضون اشهر قليلة من قبل غالبية كل من الشعب و الكانتونات، ومنذ عام ١٨٤٨ والنظام الفيدرالي السويسري يتألف من ثلاث مستويات: مستوى الفيدرالي ومستوى الكانتونات ومستوى البلديات، يتمتع كل من هذه المستويات بدرجة معينة من الحكم الذاتي، ومن صلاحيات والمسؤليات القانونية، كما أن لكل كانتون دستوره الخاص به، ويعين كل من الفيدرالية والكانتونات والبلديات وفقا للدستور الفيدرالي ضمان انتخابات ديمقراطية لسلطات اتخاذ القرار الخاصة بكل منها، كما يعين عليهم احترام مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[٣٣].

=وتركت الموروث الفرنسي، ولكن رغم إحياءها للتحالف القديم حاولت هذه المرة بموجب "الميثاق الاتحادي" في عام ١٨١٥ التوفيق بين أنصار المركزية، مؤيدين من المقاطعات الألمانية البروتستانتية، وبين أنصار الاستقلالية، مؤيدين من المقاطعات الفرنسية الكاثوليكية، غير أن الصراع بين هذين الاتجاهين أدى الى نشوب حرب أهلية سنة ١٨٤٦ انتهت بانتصار الاتحاديين، وفتح الطريق أمام نظام أكثر عصرية تكرس في دستور سنة ١٨٤٨، وبمقتضى هذا الدستور انتقلت سويسرا من مرحلة الاتحاد الكونفدرالي الى مرحلة الدولة الفيدرالية (الاتحادية). للمزيد ينظر: شمال احمد ابراهيم ، مصدر سابق، ص ص ١٥١، ١٥٢. سردار قادر محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلمانية، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٧٧، زياد سمير زكي الدباغ، دراسة في النظام السياسي السويسري، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١١ ،العدد ١، ٢٠١١، ص ٧٦٩، ص ٥٧٠.

Felix Bühlmann and others, Elites in Switzerland The rise and fall of a model of elite coordination, Tempo Social, revista de sociologia da USP, v. 29, no 3. P.184

[٣١]– عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، مصدر سابق، ص ص ٣٤٨، ٣٥٢

[٣٢]– المصدر نفسه، ص ٣٤٩

[٣٣]– فولف لينذر، الديمقراطية السويسرية، ص ص ٩٠ –٩١

فالنخبة السياسية في سويسرا تمثل عاملا فاعلا في نجاح الديمقراطية، وأجلى صورة لتعاون النخب السياسية يتمثل بوجود مجلس "الاتحاد التنفيذي" وهو أعلى سلطة في البلاد يتسلم قيادة البلاد عن طريق الانتخابات وهو قيادة جماعية وكل عضو من الاعضاء يتسلم رئاسة الهيئة لمدة سنة واحدة، والسلطة تعود للهيئة اما الرئيس فهو ممثل للهيئة، وصلاحياته الحقيقية محدودة[٣٤].وتتألف هذه الهيئة السباعية من الاحزاب الاربعة بنسبة تـــتلائم مع قوتها الانتخابية، عضوين لكل من الراديكاليين والاشتراكيين والكاثوليك، وعضو واحـــد مـــن حـــزب الفلاحين. ويمثل هؤلاء مختلف اللغات والاقاليم[٣٥].

وكان للرغبة التعاونية بين النخبة السياسية السويسرية دور مهم في تشكيل النواة الاولي للدولة السويسرية التي جاءت نتيجة للاتفاق بين الكانتونات الثلاث وهي (شيفيتز وأورى وأونترفالد) عام ١٢١٥، فضلا عن وجود تقاليد توافقية داخل النخبة السياسية نفسها منها قبول مشاركة المعارضة في مجلس الكانتون التنفيذي من قبل الاكثرية المحافظة عام ١٨٥٤. وان التراكم الديمقراطي لدى النخبة السياسية السويسرية وصل إلى مرحلة ناضجة من خلال استخدام الاساليب الديمقراطية بصورة فاعلة داخل المجتمع السويسري من الاستفتاء، والاختيار الشعبي.. الخ وايضا إدارة البلاد من خلال ائتلاف مكون من ممثلين لكافة الفئات المختلفة للمجتمع السويسري كافة[٣٦].

ويكمن سر نجاح النظام الفدرالي السويسري في إيمان النخبة السياسية السويسرية ،بأفضلية الامتناع عن ممارسة القسرية والمواجهة المباشرة بين السلطات، مثالاً على ذلك عندما ظهرت قضية منع المرأة حق التصويت في كانتون "أبنزلإنرونودن" لم تدخل النخبة السياسية من أى جهة أخرى لمساعدة النساء في تلك الكانتون، إذ تخلت النخبة حتي عن السياسة الرمزية، وسبب ذلك هو ان تدخل الفيدرالية في عالم استقلالية الكانتونات

---

[٣٤]– شمال احمد ابراهيم، مصدر سابق، ص ٨٣

[٣٥]– عدنان عجيل عبيد، حيدر على الحيدر، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد٣، ٢٠١٦، ص ٤٦٦

[٣٦]– شمال احمد ابراهيم، نفس مصدر سابق، ص ص ٨٤، ١٥٧

كان من الممكن أن يفسره ناخبو "أبتزلإنرونودن" الذكور على أنه انتهاك يحول دون اتخاذهم القرار "بشكل مستقل"، اذان، فتدخل الفيدرالية كان من الممكن أن ياتي بنتيجة عكسية تقف عقبة أمام النساء في طريقهن للحصول على حق التصويت بشكل أسرع[٣٧].

وبناء عليه، يمكن القول بأن طبيعة النخبة السياسية السويسرية هي طبيعة مرنة أستطاعت من خلالها أن تجمع كافة خصوصياتها دون تمييز والتفرقة فيما بينهم، وقد نجحت النخبة السياسية في ايجاد سبل سياسية ناجحة للوصول إلى تفاهم بين الثقافات المتعددة على مدى المئة وخمسين عاما لإ الماضيات. لذا يتفق معظم الباحثين بأن نظام حكم سويسرا من ارقي الانظمة السياسية والاكثر ديمقراطية في العالم اجمع.

المطلب الثاني: النخبة السياسية في المجتمعات التعددية الانتقالية (العدالة والكفاءة)

الانتقال هو حركة تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، هي عملية متدرجة يتم العبور من خلاله من المجتمع الاهلي العصبوى إلى المجتمع المدني الحديث، أوانتقال من واقع نزاع مسلح داخلي أو حروب أهلية إلى حالة السلم الأهلي والبناء الديمقراطي، أو الانتقال من حكم شمولي واستبدادي إلى بناء مجتمع ديمقراطي قائم على التعددية والقبول بالتداول السلمي للسلطة، أو التحرر من الكولونيالية أو الاحتلال الأجنبي والأنظمة القائمة على الفصل والتمييز العنصريين إلى إقامة حكم وطني يقوم على الديمقراطية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان[٣٨]. فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين يبنيان منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبها.

---

[٣٧]– فولف لينذر، مصدر سابق، ص ١٣٨

[٣٨]– للمزيد ينظر:

– قدوش فاطيمة الزهراء، الانتقال الديمقراطي في الجزائر واثره على التنمية السياسية (١٩٨٩–٢٠٠٤) رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦

– نزار ايوب، عدالة انتقالية أم سياسة انتقالية؟ أسس العدالة الانتقالية في سورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دوحة، ٢٠١٧، ص٢

تتميز المجتمعات التعددية الانتقالية بصفتين اساسيتن، الاولى: هي ظاهرة تعددية وكيفية إدارة التنوع والثانية: هي عملية الانتقال والدخول إلى مرحلة جديدة بشكل سلس وادامتها بشكل قد يكون افضل من السابق، و وفقا لمعظم الدراسات في هذا المجال فإن الحل المثالي لأدارة التعددية في المجتمعات التعددية الانتقالية هو نظام الحكم التوافقي المبني على أساس العدالة والكفاءة وحماية حقوق المواطيين دون التميز والتفرقة. ويقع جانب كبير من هذه العملية على عاتق النخبة السياسية الجديدة، خاصة أن طبيعة المرحلة الانتقالية تتميز بوجود كثرة الفراغات وسعتها، والتي يمكن للقوى الخارجية ان تستغلها وتدخل من خلالها وتلعب على الجميع التناقضات، لأنها مرحلة انتقالية وفيها اختلال في توازن القوى[٣٩].

وعليه، هناك علاقة قوية بين النخبة وعملية الانتقال، فاحد الفرضيات الاساسية والقوية في نظرية النخبة انه لا يمكن لأى نخبة أو جماعة ميسطرة في مجال ما أو على مجتمع ككل تبقى ثابتة على مالها دون تغير في بنائها، و ترتبط هذه العلاقة بتغيرات البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تغير في بناء النخبة الحاكمة المتمسكة بزمام السلطة، وتختلف درجة هذه التغير باختلاف طبيعة الانتقال الذى عرفه النظام بحسب توازن القوى بين السلطة الاستبداية والمعارضة المؤيدة للديمقراطية[٤٠].

وقد فسر صاموئيل هنتغتون دور النخبة في عملية الانتقال الديمقراطي في النظم التسلطية من خلال تحدد آليات أو أنماط عمليات الانتقال الديمقراطي، فهناك (تغيير سطحي) اذا كانت مبادرة من قبل النخبة السياسية، أو ما يسمي بالانتقال من اعلي (Transition from Above)، وهنـــــــــــاك (التغيير الراسخ) اذا كانت مبادرة بتوافق بين النخبة السياسية والمعارضة أو ما يمسي بالنمط التفاوضي (Negotiated Transition).

---

[٣٩]– جواد الحمد، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ط١، ٢٠١٢، ص ٢٥

[٤٠]– بوروني زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية لانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٢٧

ففي الأول: يتم الانتقال على أساس مبادرات، يكون مصدرها النخبة السياسية التسلطية، دون تدخل أي جهة كانت ونخص بالذكر المعارضة أو الشعب، فحسب هنتغتون فإن هذا الشكل من الانتقال الديمقراطي، عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، حيث تتمركز السلطة والقوة في يد نخبة محدودة، وهدفهم تهدئة المعارضة لنظامهم دون تحوله إلى الديمقراطية الكاملة، فقد يخففون من قمعهم، وقد يعيدون بعض الحريات المدنية ويخفضون الرقابة ويسمحون بقدر من حرية لمناقشة القضايا العامة، وقد يمسح للمجتمع المدني– التنظمات والكنائس والاتحادات والكيانات التجارية– بقدر من الحرية في إدارة شؤونهم، ولكن لا يودون إدخال نظام انتخابي تنافسي يسمح بمشاركة كاملة قد تؤدى بالقادة الموجودين في السلطة إلى فقدان السلطة. بل يريدون شمولية اخف حدة واكثر أمنا واستقرارا دون تغير طبيعة نظامهم بصورة جذرية([٤١]). وهذا ما كان معمول به في مختلف التجارب الانتقالية.

أما في النموذج الثاني، يتم الانتقال عبر مبادرة مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، حيث توجد مصلحة مشتركة بينهما وعادة ما يكون الهدف من هذه العملية هو حل النزاعات وتدعيم نفوذ النخبة لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، فيحصل كلاهما على فرصة المشاركة في السلطة أو التنافس حولها، وكان قادة المعارضة يعرفون أنهم لن يعودوا إلى السجون والمعتقلات، وكان القادة الحكوميون يعرفون أنهم لن يطردوا إلى المنفى، وكان الخفض المتبادل للمخاطر يدفع النخب الحاكمة و النخب المعارضة إلى التعاون لإقامة الديمقراطية[٤٢]، والانتقال بهذا الشكل يؤدي إلى تغيير كبير قد يكون جذريا أحيانا في بناء النخبة الحاكمة.

وانطلاقا منه، فإن النخبة السياسية أو الحاكمة تعد من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ او عدم اتخاذ قرار الأنتقال الديمقراطي وكذلك نجاح أو فشل الأنتقال، فمهمة النخبة السياسية ليست فقط قرار الانتقال، بل له ادور مهم في اعادة بناء منظومة الدولة

---

[٤١]– صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصابح، الكويت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٠١

[٤٢]– المصدر نفسه، ص ٢٣٩

لاسيما في مرحلتها الانتقالية، فهي المسؤولة عن ترسيخ نوعية وشكل الديمقراطية في النظام السياسي الجديد، فالأمر يتطلب منها جهدا وتعاوننا كبير ينمناج لاستقرار وديمومة النظام السياسي الجديد، لذلك فإنّ مجرّد الإنتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا تعنى بالضّرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر[٤٣]، حيث إن ذلك له شروط ومتطلّبات عديدة لابدّ من توافرها مثل: التعددية السياسية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن.

وبناء على ذلك، يمكن القول بأن تحقيق كل هذه الشروط والمتطلبات في المجتمعات التعددية الانتقاليية قد يسهام بشكل كبير في إدارة التنوع وتجسيد روح التعايش السلمي بين اطياف المجتمع كافة واستقرار الانظمة السياسية واستدامة التنمية والتطور. وعلى عكس ذلك، فإذا لم توفير هذه المتطلبات اللازمة لربما تؤدي إلى الفوضى وصراعات خطيرة نتيجة حساسية المرحلة الانتقالية في المجتمعات التعددية والمشاكل والتحديات التي تواجه هذه المجتمعات. ومن هنا نشير إلى تلك التحديات و دور النخبة السياسية في اجتيازها.

الاول: تحديات المجتمع الانتقالي ودور النخب فيها

١- هشاشة البنية الاجتماعية: من أهم التحديات التي توجه المجتمعات التعددية الانقالية، هي هشاشة البني الاجتماعية الداخلية وانكشافها أمام التأثيرات الخارجية الامر الذي يسهل اختراقها، ذلك أن الجماعات الاجتماعية التى تشعر من موقعها العصبوي، بأن حقوقها مهضومة في قسمة الثروة أو السلطة أو هما معاً، أو أنها مستبعدة من المشاركة في إدارة الشؤون العامة أو تشعر بالخوف على نفسها من الجماعة أو الجماعات الكبرى بسبب اختلافها في الدين أو المذهب أو العرق، تكون في العادة صيدا سهلا لتدخلات

[٤٣]- للمزيد ينظر:

- بلقس احمد منصور، الاحزاب السياسي والتحول الديقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن ودول الاخرى، مكتبة متبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص ٣٥

- رشيد عمارة ياس، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة جامعة كركوك، عدد ١٢، ٢٠١٥، ص٣٢٥

الاجنبية، خاصة حينما تجد زعاماتها في الحماية الاجنبية وسيلة للدفاع الذاتي أو الاستقواء[٤٤]. ولتحاشي هذه المخاطر تحتاج النخب في المجتمعات التعددية الانتقالية السياسة الاعتدال في التعامل مع النخب الاخرى ومكوناتها بما يشعرها بعدم التهميش أو الإقصاء أو حتى الخوف وعدم الطمأنينة على وضعها السياسي والاقتصادي، وهذه لاتعتمد على الاقوال والتصريحات فقط وإنما تشمل التجسيد العملي، ويجب أن ينخرط القادة السياسي وفي نمط ائتلافي لاخصومي، أستنادا إلى ادارك المخاطر الكامنة في الانقسامات القطاعية ورغبتها في تحاشيها[٤٥].

٢- الانقسامات السياسية: تتميز المجتماعات التعددية بظاهرة الانقسامات وغالبا ما تزداد حدتها في مراحل الانتقالية والتغيير خاصة عندما تجرى عملية (اعادة توزيع الثروة والسلطة)، ويختلف تأثير هذه الظاهرة على مستوى الوحدة السياسية تبعا لمتغيرات الانقسام (الطائفي، العرقي، الديني، الطبقي.. الخ). وتبعاً لهذه المتغيرات فإن هذه الانقسامات على مستوى المجتمع ينقل تأثيرها نحو العملية السياسية، لان النظام السياسي والاحزب السياسية تتخذ أبنيتها وأشكالها وفقا لمصدر ولاءات اعضاءها وانتماءاتهم المهنية والعقائدية والقبلية، الآمر الذي يؤدي إلى وجود احزاب و جماعات سياسية ذات نزعات متصادمة وولاءات اجتماعية مختلفة[٤٦]. ولإزالة تاثيرات هذه الانقسامات أو تقليص حجمها وحدتها يؤكد ليبهارت على الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية ويري بأن المهندسون التوافقيون هم الزعماء السياسيون، ويقول بهذا الصددان"الميول الصراعية الموجودة في التعددية الاجتماعية تقابلها ميول تعاونية

---

[٤٤]- عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث و النشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ١٦٠

[٤٥]- رشيد عمارة ياس، مصدر سابق، ص ٣٢٧

[٤٦]- ولد الصديق ميلود، لأنقسام الإجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط١،٢٠١٣، ص١١

على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها، وان منشأ السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي[٤٧].

٣- العيش المشترك: لقد أثبتت الفلسفة السياسية بأن المجتمعات ذات التعددية الدينية والإثنية، تميل إلى التعايش، وليس إلى انصهار والاندماج، فكل جماعة تريد تحافظ على هويتها وتقاليدها وقيمها وأنماط عيشها وعاداتها وأعرافها الخاصة، والعامل المؤثر في قيام علاقات التعايش الراسخة، هو تحقيق التوافق والمساواة وعدم تسلط مجموعة على آخرى، والاعتراف بالآخر[٤٨]. ولتحقيق التعايش السلمي في المجتمعات التعددية الانتقالية يجب على النخبة السياسية تعزز نسيج العلاقات بين افراد المجتمع وتشيع روح الطمأنينة بين مختلف الاطياف وهذا هو المبرر الرئيس والحاسم لدى ليبهارت في اختيار نموذج الديمقراطية التوافقية للمجتمعات التعددية التي تعاني من زعزعة الاستقرار والتعايش المجتمعي السلمي مؤكداً على دور النخب السياسية والاجتماعية في تحقيق التوافق والتسامح والقبول الاخر من خلال إيمانها بالعملية التوافقية، والتزامها بالممارسات الديمقراطية ويوصف ليبهارت دور النخب في هذا المجال بمثابة القاطرة الت يتقود المجتمع إل ىرأب الصدع وتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الآهلى والتعايش المجتمعي[٤٩].

٤- تحقيق العدالة الانتقالية: غالباً ما تعاني المجتمعات التعددية الانتقالية من كيفية إعادة البناء الاجتماعي واحلال القيم الجديدة بدلا من القيم السابقة وكذلك احلال التعايش بين المجموعات أو الطوائف وتحقيق المصالحة التي تساهم في بناء المجتمع من جديد، وهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال العدالة الانتقالية وهي مجموعة من العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة واحقاق العدل وتحيقيق المصالحة وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير

---

[٤٧]- ارنت ليبهارت، مصدر سابق، ص ص ٩٥، ٩٠، ٣٤٥

[٤٨]- عبد الرؤوف سنو، قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته، مجلة حوليّات (جامعة القديس يوسف)، لبنان، عدد ٩ (٢٠٠٧)، ص ٢

[٤٩]- آرنت ليبهات، نفس مصدر سابق، ص ١٦٠

القضائية على السواء[٥٠]، ولن تتحقق العدالة الانتقالية الا بوجود قناعة من النخب السياسية بأهمية تنفيذ الشروط والاجراءات اللازمة لهذه العدالة ويجب أن يدرك السياسيون أن هذه العدالة لا تعمل بالضرورة ضد مصالحهم ولا تعني عدالة المنتصرين، بل إقرار بحق المجتمع بالتغيير، وذلك بتوفّر إرادة سياسية تشارك فيها الأطراف المختلفة، لا سيّما وجود حركة باسم الضحايا ووعي لدى النخبة، وإصرار على كشف الحقيقة والمساءلة وصولاً للمصالحة[٥١].

وانطلاقا من هذا، يتفق الباحثين بان ادارة المرحلة الانتقالية من أصعب المراحل التي تواجها المجتماعات، فالغرض منه ليس فقط المرور من وضع اول إلى وضع أخر مغاير بقدر ما هو المرور من وضع سائد وموجود إلى وضع مطلوب ومنشود، وتقسم المرحلة الانتقالية كعملية على ثلاث مراحل وهي: المرحلة التحضرية تتميز بالنضال والصراع بين القوى الإجتماعية المختلفة على السلطة دون الحاجة إلى أن يكون الهدف الاولي هو تحقيق الديمقراطية، المرحلة الثانية هي مرحلة القرار يمكن اعتبارها عمل توافق اجتماعي صريح (وافق من خلاله القادة السياسيين على وجود التنوع في الوحدة، وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنهم يوافقون على مأسسة بعض الجوانب الحاسمة من العملية الديمقراطية)، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التعود، ويقوم من خلالها السياسيون والمواطنون على حد سواء بتطبيق قواعد جديدة على موضوعات أخرى تتفق مع الهيكل الديمقراطي الجديد[٥٢].

وعليه، يمكن القول بأن طبيعة العلاقة بين النخبة السياسية والقوى المختلفة داخل المجتمع لها أثر كبير في إنجاح هذه الفترة الحساسة خاصة في المجتماعات التعددية، فإذا عملت النخبة السياسية على إزالة التحديات وتغيير الولاءات التحتية وتقاطعها بقيم

٥٠- أحمد شوقي بنيوب..والاخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون، تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٣، ص١٩٩

٥١- عبدالحسين شعبان، صحيفة الخليج الاماراتية، الاربعاء في ٢٠١٣/٨/٢٨

٥٢- نادية ابو ذهراء، التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي، قراءة في مقالة دانكوارت روستو، الحوار المتمدن، على الرابط التالي: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114522&r=0&cid=0&u=&i=1998&q=

ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على مبدأ المساواة واحترام التنوع والاختلاف وحق المشاركة وكذلك على الاستقرار والتعايش السلمي.

ومن هنا نشير إلى نموذج للمجتمع التعددي الانتقالي و دور النخبة السياسية في إدارتها بشكل ناجح دون حدوث اي نوع من انواع الصراعات والاشتبكات رغم خطورة الوضع العام في المراحل التي سبقت دخولها في العملية الانتقالية، وهي تجربة جنوب افريقيا.

ثانيا/ جنوب افريقيا (العدالة)

يختلف انموذج دولة جنوب افريقيا، بوصفها مجتمعا تعدديا نوعاً ما عن الدولة الماليزية، فالتعددية في ماليزيا لم تتحول إلى صراعات و انقسامات عميقة بعكس جنوب افرييقا التي أدت إلى سياسة الفصل العنصري كحقيقة اجتماعية، ثقافية ودينية منذ وصول المستوطنين الأوربيين إلى البلاد وهيمنتهم علي مقاليد الأمور و هذه ترسخت هذه السياسة عبر قوانين عدة مع قيام اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ م . فكان من أبرزها قانون الأراضي لعام ١٩١٣ الذي سلب الأفارقة نحو ٨٧ % من الأراضي التي كانوا يقطنونها وقانون المناطق الحضرية لعام ١٩٢٣ و قانون إدارة شؤون السكان الأصليين الصادر عام ١٩٢٧ م والذي حرم المجتمعات الوطنية من اختيار زعاماتها وجعلها خاضعة للحاكم البريطاني في البلاد، وقانون تمثيل السكان الأصليين لعام ١٩٣٦.[٥٣] وفي عام ١٩٤٨ وبعد فوز الحزب الوطني في انتخابات البيض عام ١٩٤٨ ووصوله إلي سدة الحكم بزعامة "دانيال مآلان"، تبنت الحكومة رسميا سياسة الفصل العنصري وأصدرت سلسلة من القوانين المرسخة لهذه السياسة لتصبح بدورها حقيقة قانونية سياسية مؤثرة على حركة النظام السياسي وتوجهاته، والذي تميز بالعنصرية وتبينه

[٥٣]– محمد عاشور مهدي: الديمقراطية في إفريقيا، تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، تموز ٢٠٠٩، ص ١٠٤.

سياسات الفصل العنصري وحرمان السود من المشاركة السياسية ولذلك فإن قواعد النظام السياسي كانت وعلى الدوام تتناقض وبشكل أساسي مع السكان الأصليين[٥٤].
وعلى الرغم من ذلك، فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلياً عن المجتمع الجنوب أفريقي ولكنها كانت مقصورة علي فئة بعينها وعلي حساب فئات أخري (السود أساسا) الأمر الذي جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في جنباتها ملامح انموذج تصفية الأستعمار، والانتقال إلى ديمقراطية الأغلبية بدلا من ديمقراطية القلة[٥٥] وهذا ما تحققت في بداية التسعنيات القرن الماضي بفعل كفاح و نضال النخبة السياسية واستمرارهم في سياسة المقاومة والتي تحول جنوب افريقيا من دولة عنصرية والتي تسيطر فيها أقلية بيضاء إلى دولة ديمقراطية حقيقية تتساوى فيها الاطراف كافة ، وكانت دور نيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي (السود) وايضا فريدريك ويليام دو كليرك، اخر رئيس وزراء جنوب افريقيا من حزب الوطني الحاكم (البيض) كان حاسماً في التحول الديمقراطي وادارتها في المرحلة الانتقالية بشكل يضمن الاستقرار السياسي والتعايش السلمي في دولة جنوب افريقيا[٥٦].
ففي مارس ١٩٨٩م أوضح نلسون مانديلا، رؤيته لحل الصراع في جنوب أفريقيا، وركز مانديلا علي أهمية عدم الانطلاق من أي شروط مسبقة من الجانبين (السود والبيض) فيما يتصل بإجراء المفاوضات؛ وطالب أن يتناول الطرفان قضيتين أساسيتين: هما حكم الأغلبية في إطار دولة موحدة، وموقف البيض من ذلك المطلب والضمانات اللازمة لطمأنتهم بأن حكم الأغلبية لن يعني بحال سيطرة السود عليهم . واقترح مانديلا أن يتم ذلك عبر مرحلتين أساسيتين: الأولي تهيئة المناخ للمفاوضات من خلال

[٥٤]– مها عبد اللطيف، المجتمع و التحول الديمقراطي في جنوب اقريقيا حتي عام ١٩٩٩، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد ٣١–٣٢، عدد، ص ٧٤

[٥٥]– شيخاوي احمد، (الديمقراطية التوافقية) في دولة جنوب إفريقيا ما بين النجاح والإخفاق، مجلة قراءات الافريقية، العدد١٧، مارس ٢٠١٤، ص٥١.

[٥٦]– مها عبد اللطيف ، نفس مصدر سابق، ص ٧٧

اتفاق الطرفين على شروطها، والثانية المفاوضات الفعلية للوصول إلى تسوية للصراع[٥٧].

ومع توليه السلطة في سبتمبر ١٩٨٩م خلفاً لـــ "بيك بوتا"، اعلن "دو كليرك" اخر رئيس وزراء جنوب افريقيا من البيض في خطاب تنصيبه أن الحكومة ملتزمة بتحقيق السلم و على استعداد للتفاوض مع كل مجموعة تؤمن بالسلم. وقد عمد إلى كسر حالة الجمود السياسي في البلاد أخذاً في الاعتبار دعوة الزعيم مانديلا للمفاوضات؛ وشرع دو كليرك بصورة منظمة في تفكيك النظام العنصري وأتخذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تمهيد السبيل للمفاوضات منها السعي إلي السيطرة علي الأجهزة الأمنية وممارساتها القمعية ضد السود، و اطلاق سراح السجناء السياسين في المؤتمر الوطني الافريقي بما فيه مانديلا الذي قضي عليه ٢٧ عاما بسبب مناهضة للسياسات العنصرية والسماح بالمظاهرات السياسية السلمية، وإلغاء القوانين العنصرية وفتح جميع الاماكن في جبوب افريقيا للمواطنين في كل الاجناس والاعراق الذي كان يميز بين البيض وغيرهم في حق استعمال[٥٨].

وبعد الإفراج مانديلا في السجن، أعلن وقف الكفاح المسلح وقاد المفاوضات مع رئيس دو يكليرك لإنهاء التميز العنصري و نجحت المفاوضات في تحول جنوب أفريقيا من نظام الميز العنصري إلى نظام ديمقراطي وتبنت دستورا جديدا تعدديا، وانتخب مانديلا رئيسا لها سنة ١٩٩٤ فكان أول رئيس أسود يحكمها. وبذلك بدأت أولى الخطوات لدخول المجتمع في جنوب أفريقيا إلى مرحلة التعايش السلمي بعد ن عانى السود من مرحلة الصراع في بدايات الاستيطان ومرحلة الفصل العنصري بعد قيام الدولة الاستيطانية[٥٩].

---

[٥٧]– نيلسون مانديلا ، رحلتي الطويلة من اجل الحرية ، ترجمة عاشور الشلمس، جمعية نشر اللغة العربية ، جوهانسبرغ ، ١٩٩٧، ص ص ٥١١– ٥١٢

[٥٨]– المصدر نفسه، ص ص ٥١٦– ٥١٧

[٥٩]– محمد على القوزي ، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ٣٥٩

ومع إجراء انتخابات إبريل ١٩٩٤، وتنصيب الحكومة الانتقالية الجديدة بزعامة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي اكتملت حلقات آليات التحول لتبدأ مرحلة جديدة هي محاولة تدعيم عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وقد استخدم الحزب لقيادة هذه المرحلة عدة أدوات وأساليب لتحقيق توسيع قاعدة التأييد للنظام الجديد ونشر ثقافة التسامح وتحييد قوى العنف واحتوائها أو السيطرة عليها، على سبيل المثال، على الرغم من حصول حزب المؤتمر الوطني الأفريقي علي ٦٢.٨ % من أصوات الناخبين، لكن منح الحزب التمثيل الكبير لكل من جماعة البيض والهنود في أول حكومة رغبة منه في احتواء مخاوف هاتين الجماعتين المؤثرتين اقتصاديا وجذب مزيد من تأييدهما للنظام، علاوة علي أنه باعتبار أن هذه هي المرة الأولي التي يصل فيها الأفارقة السود إلى سدة الحكم[٦٠].

جدول (١)

تمثيل الجماعات الاثنية في مجلس وزراء جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ م .

الجماعة الاثنية	نسبتها في المجتمع	عدد الوزراء من الجماعة الاثنية	نسبتهم إلي إجمال الوزراء	عدد نواب الوزراء من الجماعة الاثنية	نسبتهم إلي إجمالي عدد النواب
الأفارقة السود	% ٧٧	١٤	% ٥١.٨	٦	% ٤٦.١
البيض	% ١١	٧	% ٤١.١	٥	% ٣٨.٥
الملونون	% ٩	٢	% ٧.٤	–	–
الهنود	%٣	٤	% ١٤.٥	٢	% ١٥.٤

المصدر: محمد عاشور مهدي: الديمقراطية في إفريقيا، مصدر سابق، ص ٩٤

وبعد ذلك، حظى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بدرجة كبيرة من المساندة والتأييد من قبل المجتمع كافة وهذا ما تترجم في نتائج انتخابات ١٩٩٩ وأكدتها انتخابات ٢٠٠٤، حيث حصل الحزب على أغلبية الثلثين فى البرلمان.

[٦٠]– محمد عاشور مهدي: الديمقراطية في إفريقيا، مصدر سابق، ص ص ٩٤– ٩٥

وفي الختام يمكن القول، بأن تجربة جنوب افريقيا ودور النخبة السياسية في مسار التحول وادارة المرحلة الانتقالية كانت فريدة من نوعها، والتي أدت بدورها إلى عبور المجتمع القائم على الفصل العنصري إلى نظام تعددي مبنى على العدالة والتعايش وأن مستقبل تلك التجربة سوف يرتبط بقدرة النظام والنخبة السياسية علي الاستمرارية في هذا المسار والنهج المتبع وفقا لدستور عام ٢٠٠٦ الذي تنص المادة الاولى فيه: بأن جمهورية جنوب أفريقيا دولة ديمقراطية ذات سيادة تقوم على الكرامة الإنسانية وتحقيق المساواة والنهوض بحقوق الإنسان ودعم حرياته وعدم التفرقة بين المواطنين على أساس العِرق أو الجنس[٦١].

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك تميز واضح بين دور النخبة في التجربتين ،اذ ان دور النخبة في التجربة السويسرية كان يتمحور في السعي لبناء نظام ديمقراطي تعددي متكامل ؛ بينما تجسد دور النخبة في جنوب افريقيا باداة التحول وادارة المرحلة الانتقالية والسعي لبناء نظام ديمقراطي ،والذي مازال عرضة لمخاطر عدة

الخاتمة

من خلال ما تقدم خرجت الدراسة بالاستنتاجات الاتية:

١- تعد ادارة المجتمعات التعددية يعتبر احدى اكثر القضايا تعقيداً في عصرنا الحديث بسبب وجود اختلافات في الجنس والعرق والمذهب واستغلالها من قبل النخب للحفاظ مصالحها.

٢- باعتبار النخبة السياسية هي صانعة القرار فانها مارست دورا مؤثراً على المجتمع والنظام السياسي وتوجيهه نحو الاستقرار من عدمه وكانت نوعية النظام السياسي والبنية الاجتماعية محددة لهذه التأثيرات.

٣- تتباين ممارسات النخب حسب الانظمة السياسية ففي النظم الديمقراطية كما ذكر سابقاً فإن النخبة السياسية استطاعت ان تعزز النظام السياسي وتدير

[٦١]- للمزيد ينظر: دستور جنوب أفريقيا الصادر عام 1996شاملا تعديلاته لغاية عام 2012، الفصل١: احكام التأسيسية، المادة االاول. متاح على الرابط:
https://www.constituteproject.org/constitution/South_Africa_2012.pdf?lang=ar

المجتمعات التعددية على مبدأ التعايش السلمي القائم على اساس مبدأ المشاركة دون تميز او تفرقة، كما ظهر في نموذج السويسري.

٤- في النظم غير الديمقراطية تهدف النخبة السياسية من خلال اليائها القصرية من قوة وهيمنة تسيطر على الدولة و المجتمع بغية تمسكها بالسطلة لاطول فترة عن طريق اقصاء خصومها مما يجعل المجتمع في حالة من الاسقرار الزيف.

٥- أما في المجتماعات التعددية الانتقالية فان النخبة السياسية تتميز بدور حساس فقد تدفع المجتمع و النظام السياسي نحو الافضل كنموذج جنوب افريقيا الذي ذكر سابقا أو يدفع بالنظام السياسي و المجتمع نحو حالة من التدهور و الفوضى كحالة بعض من بلدن الربيع العربي.

الملخص

التعددية هي ظاهرة اجتماعية موجودة منذ وجود البشرية ظهرت نتيجة الاختلاف بين البشر والذي يبدا باللون والشكل وينتهي بالاختلاف في العادات والتقاليد والمعتقدات فهي ظاهرة طبيعية لازمت البشرية منذ الازل، فالتعدد والتنوع داخل المجتمعات لسيت مشكلة بحد ذاتها إنما المشكلة تتمثل في الخلافات التي تسببها هذه التنوعات سواء كانت اثنية أو عرقية أو ثقافية أو دينية الناجمة عن إدارة النخبة الحاكمة لهذه المجتمعات والتي تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي داخل المجتمع أو الدولة. فتعامل النخبة السياسية في النظم الديمقراطية يختلف عن تعامل النخبة السياسية في النظم غير الديمقراطية او الانتقالية.

الكلمات المفتاحية:

التعددية- النخبة السياسية- آليات إدارة- الديمقراطية- الانتقالية

Abstract

Pluralism is a social phenomenon that has existed since the existence of humanity. It is a result of the difference between man and his color and the difference in his habits and thinking which is a natural phenomenon inherent to human society. The pluralism and diversity within societies is not a problem in itself but the problem is the differences caused by these variations, Ethnic, cultural or religious, because of the ruling elite of these societies, which vary according to the nature of the political system within the society or the state. The political elite in democratic systems differs with the political elites in non-democratic or transitional systems.
Keywords:
Pluralism - political elite - management - democracy - transitional